PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akhbar Al Youm**
DATE:	**14-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,300,000**
TITLE :	**Medical supplies division rejects the hegemony of the Pharmacists' syndicate**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Staff Report**

PRESS CLIPPING SHEET

أعلنت شعبتا المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية واتحاد الصناعات رفضها لمحاولات هيمنة نقابة الصيادلة على صناعة المستلزمات الطبية.. خاصة ان استثمارات مصانع المستلزمات الطبية تزيد عن ١٠ مليارات جنيه، بينما تبيع الصيدليات ٨ منتجات فقط من المستلزمات الطبية أى أقل من ١٪ من هذه المنتجات،، كما أنه لا يتم تدريس صناعة المستلزمات الطبية فى مناهج الصيدلة. ورفض محمد اسماعيل عبده رئيس شعبة المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية ما تضمنه قانون الصيادلة الجديد الذى يتم بحثه حاليا من ضرورة استحواذ الصيادلة على ٥١٪ من اى شركة مستلزمات طبية، مضيفا ان ذلك يعنى احتكار الصيادلة لهذه الصناعة وانتزاعها من اصحابها الحقيقيين منتجى المستلزمات الطبية الذين بنوا مصانعها وحافظوا على نفس أسعار المستلزمات الطبية دون ارتفاع أكثر من ٢٥ عاما، وضرب مثلا بالسرنجة التى يتم بيعها للصيدليات بنحو٢٤ قرشا، والتى كان يتم بيعها لها بنحو٢٢ قرشا منذ أكثر من ٢٥ عاما.

المستلزمات الطبية ترفض هيمنة الصيادلة

■ محمد اسماعيل عبده ■ على شكرى

رئيس الشعبة:

محاولات الاخوان بنقابة الصيادلة تسعى لاحتكار صناعة لا علاقة لها بها منذ عام ٢٠٠٨

وقال رئيس الشعبة أن هناك محاولات من نقابة الصيادلة منذ عام ٢٠٠٨ للاستحواذ على صناعة المستلزمات الطبية عندما تقدم القيادى الاخوانى وعضومجلس النقابة فريد اسماعيل بقانون للجنة الصحة بمجلس الشعب – فى ذلك الوقت – يتضمن ضم قطاع المستلزمات الطبية، واستطعنا كشعب بالتعاون مع د. حمدى السيد نقيب الأطباء ورئيس اللجنة السابق وقف هذا القانون، بعد توضيح موقف الشعبة وعدم وجود أى دور للصيادلة فى هذه الصناعة.

وأضاف رئيس الشعبة أن المحاولة الثانية لتمرير هذا القانون كانت من جماعة الاخوان المسلمين عند وصولهم للحكم حيث قدمت نقابة الصيادلة القانون وكان فى طريقه للاقرار لولا أن قضت المحكمة الدستورية العليابحل المجلس، وقال أن الاعضاء المنتمين الى جماعة الإخوان بمجلس نقابة الصيادلة يحاولون حاليا تمرير نفس القانون الذى ينص على ضرورة وجود مساهمة من الصيادلة بنسبة لا تقل عن ٥١% فى أى شركة مستلزمات طبية، وأنه على أى شركة أخرى أن تقوم بتوفيق اوضاعها خلال عامين من اقرار القانون، وهوما يعنى احتكار الصيادلة لهذه الصناعة التى لا توجد أى علاقة بينهم وبينها، خاصة أن شعبة المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية مسجل بها نحو٣١٠٠ مصنع، ويعمل بهذه المصانع نحو١٧٦ ألف عامل.

وقال محمد عبده اسماعيل أن غرفة القاهرة التجارية قدمت ثلاث مذكرات للرئيس عبد الفتاح السيسى ورئيس مجلس الوزراء المهندس شريف اسماعيل ووزير الصحة الدكتور أحمد عماد، للاعتراض على التعديلات التشريعية المقترحة على قانون الصيادلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، والتى تم اعدادها تحت مسمي قانون الهيئة العليا للدواء وتقضى بادراج المستلزمات الطبية ضمن المستحضرات الصيدلية.

وقال رئيس الشعبة ان استحواذ نقابة الصيادلة على قطاع المستلزمات الطبية من خلال هذا التعديل المقدم للحكومة لا يتماشى مع توجهات الدولة نحوتنمية الصناعات الوطنية وزيادة تنافسيتها وازالة جميع العوائق الادارية من أمامها خاصة أن المستلزمات الطبية فى حقيقة الأمر صناعات هندسية وليست مستحضرات دوائية، كما ان تصنيفها باتحاد الصناعات ضمن غرفة الصناعات الهندسية وليست الصناعات الدوائية.

واشار الى ان غرفة القاهرة التجارية ممثلة فى شعبة المستلزمات الطبية تقدمت بمقترحات محددة لتطوير قطاع المستلزمات الطبية وايضا قطاع الرعاية الصحية بأكمله وذلك فى ضوء حرص الحكومة والمجتمع المدنى على النهوض بهذا القطاع بما يتواكب مع تطلعات المجتمع المصرى وايضا بمبادئ الدستور المصرى الجديد الذى الزم الحكومة برفع مستويات الانفاق العام على القطاع الى ٣% من الناتج المحلى الاجمالى بحلول عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

وقال أن اهم المقترحات التى تقدمت بها الشعبة تتضمن انشاء ادارة مركزية لشئون المستلزمات الطبية تتبع وزارة الصحة على غرار الادارة المركزية لشئون الصيادلة وطب الاسنان وكذلك المطالبة بانشاء هيئة مستقلة للغذاء والدواء تكون هى المسئولة عن كل ما يتناوله المواطنون من أدوية أواغذية ومشروبات، وذلك على غرار هيئة الدواء والاغذية بالولايات المتحدة الامريكية (FDA)، بحيث تعمل الهيئة الجديدة على رفع جودة خدمات الرعاية الصحية.

وأشار الى ان نقابة الصيادلة أعدت مقترحاتها لتعديل القانون دون اشراك قطاع المستلزمات الطبية وهوالطرف الأساسى والأصيل المعنى بصالح المستلزمات الطبية وان عدم اشراكه يتعارض مع سياسة الحكومة والدولة الرامية لاجراء حوار مجتمعى موسع بشفافية وحيادية ومع جميع الاطراف المعنية حول اى تعديل تشريعى وقبل التقدم به لاقراره.

وقال عبده انه من المثير للاستغراب والتعجب ان يكون هناك اصرار على اثارة موضوع التعديلات بقانون الصيادلة وظهوره على الساحة مرة اخرى بعد سبع سنوات مضت على المحاولة الاولى فى عام ٢٠٠٨ التى سعى بعض النقابيين من الصيادلة لتمرير التعديلات التى تهدف بشكل صريح لضم المستلزمات الطبية لقطاع الصيادلة، والتى باءت بالفشل بفضل جهود الدكتور حمدى السيد لها والتصدى لهذه المحاولة غير المشروعة خاصة انه لا توجد اى صلة بين قطاع الصيادلة وقطاع المستلزمات الطبية، كما ان هذا الضم لا يتفق مع القوانين والتشريعات المطبقة فى هذا الشأن عالميا.

وأكد محمد إسماعيل عبده أن مستثمرى قطاع المستلزمات الطبية حققوا إنجازا يعد الوحيد على مستوى الانشطة الاقتصادية، حيث نجحوا فى تثبيت أسعار معظم منتجات المستلزمات الطبية على مدى ٢٥ عاما، كما أن أسعار بعض المنتجات شهدت انخفاضًا بنسب تصل لأكثر من ٥٠% رغم ارتفاع سعر صرف الدولار بأكثر من ٣ مرات خلال تلك الفترة فمثلا سعر السرنجات (الحقن) كانت تبلغ ٢٢,٥٥ قرشا عام ١٩٩٠ والان بلغ السعر ٢٤ قرشا فقط ومع ذلك تباع بالصيدليات بسعر يتراوح بين ٧٥ قرشا وجنيه، كما أن لتر مادة تحليل نسبة السكر بالدم والذى يكفى لتحليل عينات لالف مريض انخفض من ١٦٠ جنيها عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ جنيها فقط الآن.

وأوضح أن هذه الانخفاضات السعرية تحققت بفضل زيادة حجم استثمارات القطاع لأكثر من ١٠ مليارات جنيه بجانب مسارعة مستثمرى القطاع على استخدام التكنولوجيا الحديثة وحصولهم على شهادات المطابقة الأوروبية والدولية وهوأمر لم تحصل عليه أى صيدلية فى مصر.

ورفض إسماعيل محاولات نقابة الصيادلة انشاء شعبة للمتعاملين بالقطاع الصيدلى والطبى بالغرف التجارية للايحاء بموافقة تلك الشعب على مخططات النقابة، وقال أن شعبة المستلزمات الطبية هى الشعبة الشرعية الوحيدة على مستوى الغرف التجارية المسئولة عن قطاع المستلزمات الطبية حيث تضم فى عضويتها جميع العاملين بالقطاع على مستوى الجمهورية.

ومن جانبه قال على شكرى نائب رئيس غرفة القاهرة التجارية أن قطاع المستلزمات الطبية يتعرض لحرب من نقابة الصيادلة منذ نحو٧ سنوات، حيث تحاول النقابة الاستيلاء عليه رغم أنه من الصناعات الهندسية ولا علاقة له بالصناعات الدوائية، مشيرا إلى أن لا صحة لما أشاعه الصيادلة عن إنشاء شعبة عامة للصيادلة فى اتحاد الغرف التجارية، مضيفا أن غرفة القاهرة التجارية ستدعولعقد جمعية عمومية لانشاء شعبة عامة لتجار المستلزمات الطبية باتحاد الغرف التجارية لتكون ممثلا لجميع المصانع العاملة فى هذا القطاع.

وقال شكرى أن نص قانون الصيادلة الذى يتم مناقشته حاليا على ضرورة وجود ٥١% من الصيادلة فى أى شركة مستلزمات طبية ينفى صفة الوطنية عن أصحاب مصانع المستلزمات الطبية.

وطالب د. سامى الحمبولى رئيس شعبة المستلزمات الطبية بغرفة صناعة الادوية باتحاد الصناعات بانشاء ادارة خاصة للمستلزمات الطبية بوزارة الصحة بدلا من تبعيتها الحالية لادارة شئون الصيدلة، مضيفا ان القطاع يعانى بسبب هيمنه غير المتخصصين على شئونه وقال أن هناك شركات مصرية تصدر لأوروبا وأمريكا، وحاصلة على شهادات جودة أوروبية وأمريكية، بينما تفشل فى الحصول على شهادات مماثلة من ادارة شئون الصيدلة بوزارة الصحة.